

## المحاضرة رقم 5: الفضاء العمومي الجديد بين حرية التعبير ووضوابط التنظيم الرقمي

السادسي: الثاني | الوحدة: الاستكشافية | الرصيد: 1 | المعامل: 1

أولاً: مدخل عام

فتح الفضاء العمومي الرقمي آفاقاً غير مسبوقة أمام حرية التعبير والتعددية الإعلامية، بحيث بات الأفراد يمتلكون أدوات نشر وتفاعل كانت في السابق حكراً على المؤسسات الإعلامية، إلا أن هذا الانفتاح غير المحدود ترافق مع إشكالات قانونية وأخلاقية وتنظيمية، أبرزها: خطاب الكراهية، الأخبار الكاذبة، الانتهاك الخصوصي، وتضارب الحريات الفردية والجماعية، وهكذا أصبح التنظيم الرقمي ضرورة توازي الحرية في هذا الفضاء المتعدد الفاعلين.

ثانياً: الفضاء العمومي الجديد وحرية التعبير

1. خصائص حرية التعبير في البيئة الرقمية

- لامركزية البث: أي شخص يمكنه أن يصبح مرسلًا وصاحب تأثير.
- زوال الرقابة المسبقة: تنتشر الأفكار والمواقف فوراً دون مراجعة.
- التوسع الجغرافي الفوري: الأفكار المحلية قد تتحول إلى عالمية خلال دقائق.
- تحول الجمهور إلى فاعل/مشارك: الجمهور لم يعد مستهلكاً فقط بل منتجاً للمحتوى.

2. الإطار المفاهيمي لحرية التعبير

وفقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، فإن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دونما اعتبار للحدود.

3. أشكال التعبير في الفضاء الرقمي

- منشورات فيسبوك/تويتر
- فيديوهات يوتيوب/تيك توك
- تدوينات على المدونات الشخصية
- تعليقات وردود ونقاشات
- مشاركات داخل مجموعات ومنتديات

ثالثاً: مظاهر الانفلات في حرية التعبير الرقمية

1. خطاب الكراهية (Hate Speech)

يستغل بعض المستخدمين الفضاء العمومي لنشر التمييز العرقي، الطائفي، الديني أو الجندي، مما يهدد السلم الاجتماعي.

أمثلة: حملات عنصرية ضد اللاجئين، تمييز ضد الأقليات، دعوات للعنف.

2. الأخبار الكاذبة والمضللة (Fake News)

تنتشر بشكل واسع في منصات التواصل الاجتماعي، خاصة في أوقات الأزمات السياسية أو الصحية (مثل جائحة كورونا)، وتشكل خطراً على الأمن العام.

### 3. انتهاك الحياة الخاصة

ينشر الأفراد معلومات أو صوراً لأشخاص دون إذنتهم، ما يعد اعتداءً على خصوصيتهم الرقمية.

### 4. التنمر الرقمي والعنف الرمزي

يتعرض الكثير من الناشطين والصحفيين أو حتى المواطنين العاديين لهجمات لفظية وجسدية افتراضية، تضعف حرية التعبير بدل أن تعززها.

### رابعاً: ضوابط التنظيم الرقمي

#### 1. التنظيم الذاتي (Autorégulation)

تقوم المنصات الرقمية الكبرى (فيسبوك، يوتيوب، تويتر...) بفرض سياسات استعمال خاصة بها، تشمل حظر المضامين العنيفة، أو الأخبار الكاذبة، أو الخطابات المحرّضة، من خلال:

• آليات الإبلاغ Report

• الحذف التلقائي عبر الذكاء الاصطناعي

• فرق المراقبة البشرية

#### 2. التنظيم القانوني الرسمي

تقوم الدول بإصدار قوانين تنظم استخدام الفضاء الرقمي وتقن حرية التعبير فيه، مثل:

• قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية

• قانون تنظيم الإعلام الرقمي

• تشريعات حماية المعطيات الشخصية

■ مثال: الجزائر في 2023 أصدرت قانوناً جديداً للإعلام يتضمن باباً حول الصحافة الإلكترونية وحماية الفضاء الرقمي.

#### 3. التنظيم المجتمعي

يشمل جهود المجتمع المدني، الجمعيات الحقوقية، الناشطين، والمتقنين، الذين يعملون على نشر

ثقافة الاستخدام المسؤول للفضاء الرقمي، من خلال:

• الحملات التوعوية

• التربية الإعلامية والرقمية

• التكوين في المواطنة الرقمية

#### خامساً: التوازن بين الحرية والتنظيم

حرية التعبير	التنظيم الرقمي
التعبير دون خوف	الحد من الفوضى الرقمية
نقد السياسات العامة	حماية الفضاء من الخطابات العدائية

ضمان بيئة تواصل سليمة ومتوازنة	تمكين المهتمين
حماية الخصوصية الرقمية	المشاركة في الحياة العامة

🏆 التحدي الرئيسي: عدم التحول من تنظيم ضروري إلى رقابة مفرطة أو قمع سياسي للحريات.

سادسا: نماذج عالمية في تنظيم الفضاء الرقمي

1. النموذج الأوروبي – اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) (2018)

- تهدف لحماية خصوصية الأفراد في الفضاء الرقمي.
- تلزم المؤسسات الرقمية بالحصول على موافقة صريحة قبل استخدام بيانات المستخدمين.

2. النموذج الصيني – الرقابة الصارمة

- تفرض رقابة حكومية شاملة على المحتوى، مع حجب آلاف المواقع والمنصات.
- مثال: غياب فيسبوك، تويتر، غوغل في الصين.

3. النموذج الأمريكي – الحرية المطلقة مع مسؤولية المنصات

- لا تمارس رقابة حكومية مباشرة، لكن تلزم الشركات بحذف المحتوى غير القانوني.
- يثار جدل واسع حول دور هذه المنصات في التوجيه السياسي، خاصة خلال الانتخابات.

سابعاً: التجربة الجزائية في التوفيق بين الحرية والتنظيم

- اعتماد قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، الذي يجرم التحريض، التشهير، المساس بالمؤسسات.

- إصدار قانون الإعلام 2023 الذي يتضمن بنوداً حول تنظيم الصحافة الرقمية ومواقع الأخبار الإلكترونية.

- نشاط الجمعيات المدنية في نشر ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت، خاصة في المدارس والجامعات.
- التحدي الأكبر: هو إرساء بيئة تشريعية تضمن حرية التعبير وتحترم حقوق الإنسان الرقمية دون الانزلاق نحو الرقابة المفرطة.

ثامناً: التربية الإعلامية والرقمية كحل استباقي

- تعليم الأفراد منذ المراحل الأولى مهارات التحليل النقدي للمحتوى الرقمي.
- تمكين المواطن الرقمي من معرفة حقوقه وحدود حريته.
- إدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية، خاصة لطلبة الإعلام والاتصال.
- تحفيز المبادرات المدنية لمراقبة التجاوزات ونشر ثقافة الحوار الرقمي.

تاسعاً: سؤال للنقاش

هل ترى أن التنظيم القانوني للفضاء العمومي الرقمي يحمي حرية التعبير أم يقيدتها؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين الحماية والتقييد؟

عاشراً: خاتمة المحاضرة

إن الفضاء العمومي الجديد يمثل فرصة ذهبية لتعزيز الديمقراطية، بشرط أن تمارس فيه الحريات في إطار من المسؤولية والوعي، لا في جو من الفوضى والإقصاء، ومن هنا تظهر أهمية الانتقال من ثقافة الاستهلاك الرقمي إلى ثقافة المواطنة الرقمية، المبنية على احترام الآخر، وقبول التعددية، وحماية القيم الإنسانية في عالم رقمي مفتوح ومتغير.